عقد ملحق للعقود والاتفاقيات والنماذج الخاصة بالخدمات الالكترونية

(الشروط و الأحكام العامة)

نعلم بأنه نستطيع ومن خلال موقع بنك الإسكان للتجارة و التمويل (البنك) على شبكة الإنترنت و / أو من خلال القنوات الإلكترونية الأخرى الدخول على حسابنا و/أو حساباتنا لدى البنك وأن نجري العمليات المصرفية المتاحة من قبل البنك على هذه الحسابات من خلال الخدمات الالكترونية المتوفرة على هذا الموقع و / أو من خلال هذه القنوات الإلكترونية ، وعليه نقر ونوافق على جميع الشروط والأحكام العامة المتعلقة بالخدمات الإلكترونية و نقر بأنه و بمجرد دخولنا إلى موقع البنك و / أو استعمالنا لأي من القنوات الإلكترونية وموافقتنا على هذه الشروط والأحكام و/او التوقيع عليها، ستنشأ اتفاقية نافذة المفعول و ملزمة لنا بحيث تنطبق على جميع العمليات المصرفية التي نقوم بها من خلال الخدمات الإلكترونية.

1. نعلم بأن من الشروط الأساسية للاستفادة من كافة الخدمات الالكترونية المتوفرة لدى البنك هو أن يكون لنا حساب أو أكثر قائم لدى البنك و فعال و أن نكون حاصلين على بطاقة الفيزا إلكترون أو بطاقة الماستر كارد (الدفع المباشر) و الرقم السري المتعلق بها .
2. نقر بأننا اطلعنا وفهمنا آلية عمل الخدمات الالكترونية وبأن أية معلومات إرشادية يقدمها البنك عن أي خدمة من الخدمات الالكترونية هي للاسترشاد فقط كما نقر بعدم إلزامية هذه المعلومات للبنك .
3. نوافق على اعتبار كافة سجلات البنك الالكترونية مصدقة وموثقة وبينه قاطعة وملزمة لنا ولا يحق لنا الاعتراض عليها و/أو الطعن بها أمام أية جهة كانت كما وأننا نوافق على اعتماد البنك لأي جهة مرخصة أو يتم ترخيصها أو اعتمادها لغايات التحقق من إجراءات التوثيق ومن نسبة التوقيع الالكتروني لنا .
4. نقر بأن أية رسالة الكترونية مرسلة للبنك تتضمن تنفيذ طلباتنا و / أو أوامرنا هي صادرة عنا ولا يحق لنا الاعتراض عليها و / أو إلغاؤها و / أو الطعن بها لأي سبب كان ونقر بصحة جميع الرسائل الالكترونية المرسلة لنا من قبل البنك ونوافق على ما تضمنته من معلومات أو التزامات .
5. نقر بان الخدمات الالكترونية المقدمة لنا من قبل البنك تنفذ مباشرة بناءا على طلبنا ونعلم بعدم إمكانية تعليق تنفيذها على أية رسائل أو إشعارات كما نقر بان الأوامر و الطلبات الصادرة عنا والالتزامات الناشئة عنها هي نافذة بحقنا وتعتبر منتجة لأثارها مباشرة .
6. نقر و نوافق على انطباق قوانين المملكة الاردنية الهاشمية وقانون المعاملات الالكترونية الأردني الساري المفعول على جميع تعاملاتنا التي تتم باستخدام أية وسائل الكترونية وأية انظمة و/أو تعليمات و/أو اجراءات ذات العلاقة بهذه الخدمات الالكترونية.
7. نقر ونوافق بأنه يحق للبنك إيقاف و / او إلغاء تقديم أي من خدماته المصرفية أو أنشطته المالية مستخدمة عبر أي خدمة من الخدمات الالكترونية في أي وقت يشاء ودون بيان الأسباب ودون أن يرتب على البنك أي مسؤولية .
8. نفوض البنك تفويضاً مطلقاً وغير قابل للنقض :

- بأن ينفذ كافة التعليمات الواردة له عن طريق الخدمات المصرفية الالكترونية ذلك دون الإجحاف بحق البنك بالرفض تنفيذ أي تعليمات ترد له وفقاً لأحكام البند 11 أدناه .

- بأن يقوم بالرد على الاستفسارات الواردة لـه عن طريق الخدمات المصرفية الالكترونية ذلك دون الإجحاف بحق البنك بالامتناع عن الرد على أي استفسار يرد له وفقاً لأحكام البند 11 أدناه .
- بان يقيد على أي من حساباتنا أي عمليات مالية تنفذ من خلال الخدمات البنكية الالكترونية و الانترنت ونقر بان البنك قد لفت انتباهنا الى اوجه القصور الفنية الراهنة والقيود القائمة على استخدام الخدمات الالكترونية البنكية (وبما في ذلك الانترنت) والى ان استمرارية أو انقطاع الخدمات الالكترونية المصرفية يعتمد على توظيف التكنولوجيا و القيود القائمة على استخدامها وعليه بموجب هذا فأننا نعفي البنك من اية مسؤولية في حال عدم تمكنه من تقديم خدماته الالكترونية و / أو انقطاعها و/ أو لاية اسباب خارجة عن ارادة البنك و / أو لأي سبب اخر مهما كان .

9. أ. نقر بمسؤوليتنا بتحمل و دفع الرسوم والعمولات (مقابل الاشتراك والصيانه والاستخدام لمختلف الخدمات الالكترونية المقدمة من قبل البنك على اختلاف انواعها) التي يحددها البنك من وقت لاخر كما أننا نوافق ونقر بأنه يحق للبنك تعديل هذه الرسوم في أي وقت يشاء ودون بيان الأسباب و دون الحاجة لإشعارنا بذلك. إضافة إلى أننا نفوض البنك تفويضاً مطلقاً وغير قابل للنقض بأن يقيد الرسوم المستحقة على أي من حساباتنا لديه .

ب. نقر بمسؤوليتنا وتحملنا لكافة تكاليف الاتصالات (بما في ذلك رسوم الخدمات الهاتفية والانترنت) واية تكاليف أخرى ناتجة عن استخدامنا للانترنت للوصول الى الخدمات المصرفية الالكترونية .

10. نقر ونوافق بأن البنك يحتفظ بحقه في الامتناع و /أو رفض إجراء أي عمليات تحويل و /أو أوامر دفع بأية مبالغ، ودون الرجوع المسبق أو اللاحق إلينا ولا يتحمل البنك ادنى مسؤولية وذلك في الحالات التالية على سبيل المثال لا الحصر:
    - عدم توفر رصيد كافي في حسابنا في الوقت الذي يتم فيه التحويل، بما يغطي قيمة هذه العملية و الفوائد والعمولات و المصاريف المترتبة عليها.
    - تجاوز عدد المرات أو الحد الاقصى المسموح به للتحويل يوميا .
    - اشتباه البنك بعملية التحويل التي نطلبها الكترونيا .
    - عدم اكتمال أو كفاية المعلومات الواردة في امر التحويل .
    - مخالفة تعليمات البنك في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
11. نقر ونوافق بأن البنك يحتفظ بحقه في ان يرفض ولاي سبب كان ودون بيان الأسباب و/أو الرجوع السابق أو اللاحق إلينا ودون تحمل أدنى مسؤولية على البنك :
    - أي طلب لتوفير الخدمات الالكترونية نتقدم به للبنك .
    - أي تعليمات أو استفسارات ترد له من قبلنا عن طريق الخدمات المصرفية الالكترونية.
12. نفر ونوافق بأننا وحدنا المسؤولين عن المحافظة على سرية كافة المعلومات المتعلقة (بحسابنا / حساباتنا) أو بتعليمات الدفع أو الحوالات المالية واي معلومات أخرى يمكن الوصول اليها ونقلها أو تخزينها من أي حاسب ألي أو أي جهاز الكتروني اخر مشابه له، وونتعهد ايضا انه في حالة استخدام الانترنت للوصول الى الخدمات الالكترونية فإننا نتحمل المسؤولية الكاملة بمفردنا عن ايه تصرفات ناشئة عن استخدامنا و / أو استخدام الغير المصرح له و / أو سواء الاستخدام من قبل ايه جهة كانت يترتب عليها بشكل مباشر أو غير مباشر أي خسارة أو ضرر لنا و/أو للبنك .

13. نتحمل المسؤولية الكاملة لحماية رقم بطاقة (الفيزا الكترون أو الماستر كارد الدفع المباشر) والرقم السري الخاص بها ، كما نلتزم باستخدام الحيطة في حالة استخدامنا لهذه الخدمات في مكان عام . كما أننا نخلي البنك من أية مسؤولية أو أضرار قد تلحق بنا نتيجة عدم التزامنا بهذا الواجب أو نتيجة إساءة استعمال الخدمات الالكترونية.
14. نقر بأنه إذا كان حسابنا (مشترك) ويدار بتوقيع منفرد، (أي وجود بطاقة فيزا إلكترون أو ماستر كارد الدفع المباشر أساسية ومستقلة لكل شريك وبرقم سري مختلف)، يعتبر أي شريك من الشركاء مسؤولاً بالتكافل والتضامن تجاه البنك عن أي حركة تتم من أي من هذه البطاقات على أي من هذه الخدمات الالكترونية.
15. نقر ونوافق بأننا لا نملك أي حقوق ملكية فكرية في أي (من برامج أو شاشات أو مستندات) يقدمها البنك في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية و / أو تلك التي يقوم بتحديثها و / أو تعديلها ولن نقوم أو نسمح للغير بالقيام :
    - نسخ أو تعديل أي من تلك البرامج أو الشاشات أو المستندات المقدمة من قبل البنك .
    - تحميل أو نقل برامج الخدمات المصرفية الالكترونية من أي حاسب الي أو هاتف أو جهاز ذكي أو أي جهاز الكتروني آخر مماثل .
16. نقر ونوافق بأن البنك لن يكون مسؤولا عن أي أخطاء و/أو أضرار و/أو خسارة و/أو تكاليف و/أو مصاريف قد نتكبدها نتيجة لاي اخلال بهذه الشروط والاحكام، كما أننا نلتزم ونتعهد بتحمل كافة التعويضات والتكاليف والمطالبات والأضرار التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأي إخلال بهذه الشروط والأحكام و/أو لأي سبب كان أو عند مطالبة أي طرف آخر.
17. نفوض البنك تفويضاً مطلقاً وغير قابل للنقض بأن يرسل الاشعارات والمراسلات المتعلقة بأي من الخدمات الالكترونية بواسطة البريد الالكتروني أو ايه وسيلة أخرى يراها البنك مناسبة بناءاً على قراره وإرادته المنفردة كما نقر بأننا اتخذت كافة الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سريه الرسائل المستلمة ونتحمل اية مسؤولية تنشأ عن الاخلال بذلك .
18. في حالة استخدامنا لارقام هواتف البنك الفوري Call Center فأننا وباستخدام إي من هذه الارقام نفوض البنك تفويضاً مطلقاً وغير قابل للنقض بأن يسجل جميع الاتصالات والتعليمات والطلبات والاوامر الصادرة عنا ونقبل بتلك التسجيلات الصوتية كبينه قاطعة وملزمة لنا ولا يحق لنا الاعتراض عليها و/أو الطعن على ما ورد فيها .
19. نقر بأن استخدامنا للرقم السري الصادر على حسابنا من أي فرع من فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل يعتبر موافقة من قبلنا على اجراء تحويلات وحركات المالية على إي من حساباتنا الشخصية لدى إي فرع من فروع البنك الاخرى بواسطه خدمة البنك الفوري Call Center وللبنك الحق في تنفيذ مثل هذه التحويلات والحركات من عدم تنفيذها .
20. نعلم بأنه في حال وجود أي شكوى فانه يمكن التواصل مع وحدة شكاوي العملاء من خلال أي من الوسائل التالية :
    أ. هاتف البنك الفوري 5200400 أو الهاتف المجاني 080022111 .
    ب. البريد الالكتروني : CComplaint@hbtf.com.jo .
    ت. صندوق بريد : 7693 عمان 11118 الأردن / وحدة شكاوي العملاء .
21. نقر ونوافق بان رمز المستخدم وكلمات السر هي التي تحدد هويتنا لدى البنك في مجال الخدمات الالكترونية، وعليه فأن أي عمليات تتم باستخدام الرمز التعريفي وكلمات السر تعتبر صادرة عنا, ونكون مسؤولين بشكل منفرد عن جميع العمليات المنفذة باستخدام الخدمات الالكترونية المشتركين بها باستخدام الرمز التعريفي وكلمة السر .
22. يعتبر الرقم السري الخاص بالدخول و / أو الرقم السري الخاص بالتحويل والدفع الالكتروني سواء المستلم من قبلنا بمثابة توقيع واقرار من قبلنا بالموافقة على تنفيذ اية طلبات أو خدمات أو اوامر تحويل ولا يقبل أي طعن بأن الارقام

السرية قد تم نشرها واستخدامها من طرف اخر ، أو الادعاء بعدم قيامنا بطلب أي من الخدمات المصرفية المتاحة من خلال أي خدمة من الخدمات الالكترونية. .

23. نتعهد بإعلام البنك خطياً عن فقدان أو نسيان الرقم السري، وعلى البنك وقف العمل بالبطاقة فوراً وإصدار بطاقة جديدة برقم سري جديد لنا إذا ما طلبنا ذلك.
24. نقر ونوافق بتحمل المسؤولية كاملة وبشكل منفرد التي قد تترتب نتيجة القيد على حسابنا / حساباتنا لدى البنك عند استخدامنا أي من الخدمات الالكترونية، وكذلك أي مسؤوليه قد تنشأ عن أي خطأ ناتج عن تحويل أي مبلغ و / أو مبالغ لحساب أي جهة أخرى بواسطة أي خدمات الكترونية خاصة تلك المتاحة على سبيل المثال لا الحصر عن طريق خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال .
25. نقر ونوافق بأنه يحق للبنك إيقاف و / أو الغاء أي من الخدمات الالكترونية في أي وقت من الاوقات وللمدة التي يراها مناسبة ودون الحاجة الى اشعار مسبق ودون ابداء الاسباب دون أن يرتب على البنك أي مسؤولية
26. نعلم بأنه يحق لنا طلب إيقاف و/ أو الغاء اشتراكنا في أي من الخدمات الالكترونية بموجب طلب خطي يقدم للبنك .
27. نقر ونوافق بأن هذه الشروط والأحكام تنطبق على كافة العملاء الذين سيحصلون على إي من الخدمات الالكترونية المتاحة من خلال :-
    - ✓ خدمة إسكان موبايل
    - ✓ خدمة إسكان اون لاين
    - ✓ خدمة البنك الفوري
    - ✓ البنك الناطق.
    - ✓ بطاقات الائتمان.
    - ✓ بطاقة فيزا الكترون.
    - ✓ خدمة البنك الآلي.
    - ✓ بطاقة الماستر كارد Debit
    - ✓ أية خدمات الكترونية يقدمها البنك و / أو سيتم تقديمها في المستقبل
28. نقر نوافق بأن للبنك يحتفظ بحقه المطلق وفي جميع الأوقات تعديل الأحكام والشروط المتعلقة بهذه الخدمة دون إشعارنا مسبقاً بهذا الإجراء ودون إبداء الأسباب. كما نقر ونوافق بأنه في حالة استخدامنا لهذه الخدمة بعد إجراء أي تعديلات أو تغييرات على أحكامها أو شروطها قبولاً وموافقة منا لكل الشروط والأحكام والبنود الجديدة و/أو المعدلة.
29. نقر ونوافق بأن محاكم مدينة عمان هي المختصة في نظر الدعاوى مهما كان نوعها وأي نزاع يتعلق بهذه الشروط والأحكام العامة ونتنازل عن حقنا في الطعن بعدم الاختصاص المكاني، كما أننا نقر نوافق بأنه يحق للبنك المقاضاة وإقامة الدعاوى أمام أي محكمة أخرى حسب اختياره.